

Distr.: General
5 July 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨

٤-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نيويورك

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الحوار المتعلق بالتمويل المنظم

حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٨ وما بعده

موجز

يعرض هذا التقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية والموارد الأخرى لعام ٢٠١٨ وما بعده، وكذلك موجزا للمساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى التي تم تلقيها في عام ٢٠١٧ بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠١٧، ارتفع مجموع المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي بنسبة ١ في المائة، إذ بلغ ٤,٩١٥ بلايين دولار، مقارنة بمبلغ ٤,٨٦٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٦. بيد أن المساهمات في الموارد العادية تراجعت بنسبة ١ في المائة، من ٦١٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٦١٢ مليون دولار. وساهم ٥٤ شريكا في الموارد العادية في عام ٢٠١٧، أي بزيادة شريك واحد عن عددهم البالغ ٥٣ شريكا في عام ٢٠١٦، بما يشمل شريكا واحدا من القطاع الخاص يساهم لأول مرة. وارتفع مجموع المساهمات المقدمة للموارد الأخرى بنسبة ١ في المائة، من ٤,٢٤٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٤,٣٠٣ بلايين دولار. وانخفضت نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى لتبلغ ١٢ إلى ٨٨ في عام ٢٠١٧، بعد أن كانت قد بلغت ١٣ إلى ٨٧ في عام ٢٠١٦.

وعلى النحو الوارد في خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تقدر الموارد العادية لعام ٢٠١٨ بمبلغ ٦٣٠ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٨ مليون دولار عن مستوى عام ٢٠١٧. وتتيح الموارد العادية للبرنامج الإنمائي تقديم استجابات متكاملة لمن هم في أمس الحاجة إليها، وضمان الفعالية الإنمائية على الصعيد العالمي، والقيام باختيارات واستثمارات استراتيجية، وكفالة الاستقرار التنظيمي.



وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، تلقى البرنامج الإنمائي ١٩٩ مليون دولار، أي ٣٢ في المائة من مبلغ الموارد العادية المتوخى لعام ٢٠١٨.

وبلغ صافي المساهمات لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٥٧ مليون دولار في عام ٢٠١٧، بزيادة عن صافيها في عام ٢٠١٦، البالغ ٥٢ مليون دولار.

وبلغت القيمة المالية لعمليات برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ ما قدره ١٩٥ مليون دولار، بما يشمل دعم الموارد العادية للبرنامج الإنمائي بمبلغ ٨,٨ ملايين دولار.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علما بالوثائق DP/2018/19 و DP/2018/19/Add.1 و DP/2018/20؛

(ب) الإشارة إلى أهمية الموارد العادية التي لا تزال تشكل حجر الأساس للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان المستفيدة من البرامج، وخاصة البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا والبلدان المنخفضة الدخل؛

(ج) التذكير بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل، وحث الدول الأعضاء على تحديد أولويات الموارد العادية لعام ٢٠١٨، والتعهدات المتعددة السنوات، بالنظر إلى أن المزيد من التخفيضات في الموارد العادية يهدد قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج الاستراتيجية المقررة؛

(د) الإشارة إلى قراره ٣٠/٢٠١٣، وحث جميع البلدان المستفيدة من البرامج على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بمساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية؛

(هـ) حث الدول الأعضاء على مواصلة حوارها مع البرنامج الإنمائي من خلال الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم التي تتناول مسألة التحول من الموارد الأكثر تخصيصا إلى الموارد العادية أو إلى موارد أخرى مرنة؛

(و) الإشارة إلى أهمية الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وأثره على أقل البلدان نموا المستفيدة من المشاريع وقدرته على تحفيز الابتكار ومرونة الاستثمار الإنتاجي؛ وإلى أهمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تعزيز السلام والتنمية من خلال العمل التطوعي - وكلاهما أصول قيّمة شاملة لمنظومة الأمم المتحدة برمتها يديرها البرنامج الإنمائي.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الاتجاهات العامة للموارد ومعلومات مستكملة عن الأداء في عام ٢٠١٧
٤	ألف - إجمالي المساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦	باء - المساهمات في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٩	جيم - المساهمات في الموارد الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١١	ثالثا - التوقعات وإمكانية التنبؤ في عام ٢٠١٨
١٣	رابعا - التحوّل من الموارد الأخرى الأكثر تخصيصا إلى الموارد الأخرى الأقل تخصيصا
١٤	خامسا - تنويع الشراكات
١٧	سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة
١٩	سابعا - خاتمة

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن اتجاهات التمويل من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، وحالة المساهمات الواردة في عام ٢٠١٧، وحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٨ وما بعده^(١). ويتناول أيضا الجهود الجارية التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة الموارد العادية، والتحول من الموارد الأكثر تخصيصا إلى الموارد الأخرى الأقل تخصيصا، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة.
- ٢ - وقد أكد المجلس التنفيذي في قراره ٢٠/٢٠١٧ أن الموارد العادية هي، بسبب طبيعتها غير المقيدة، حجر الأساس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتتسم بأهمية كبرى في الحفاظ على ما لولايته من طابع متعدد الأطراف وحيادي وشامل. وكرر المجلس التأكيد على ضرورة أن يعالج البرنامج الإنمائي اختلال التوازن بين الموارد الأساسية/العادية والموارد غير الأساسية/الأخرى، وحث البرنامج الإنمائي على القيام بدور استباقي من خلال التواصل مع الدول الأعضاء وغيرها من شركاء التمويل في إطار الحوارات الاستراتيجية المتعلقة بالتمويل بهدف تنويع مصادر التمويل، ولا سيما التمويل الأساسي، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١.
- ٣ - ويقدم التقرير أيضا معلومات عن حالة تمويل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

ثانيا - الاتجاهات العامة للموارد ومعلومات مستكملة عن الأداء في عام ٢٠١٧

ألف - إجمالي المساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

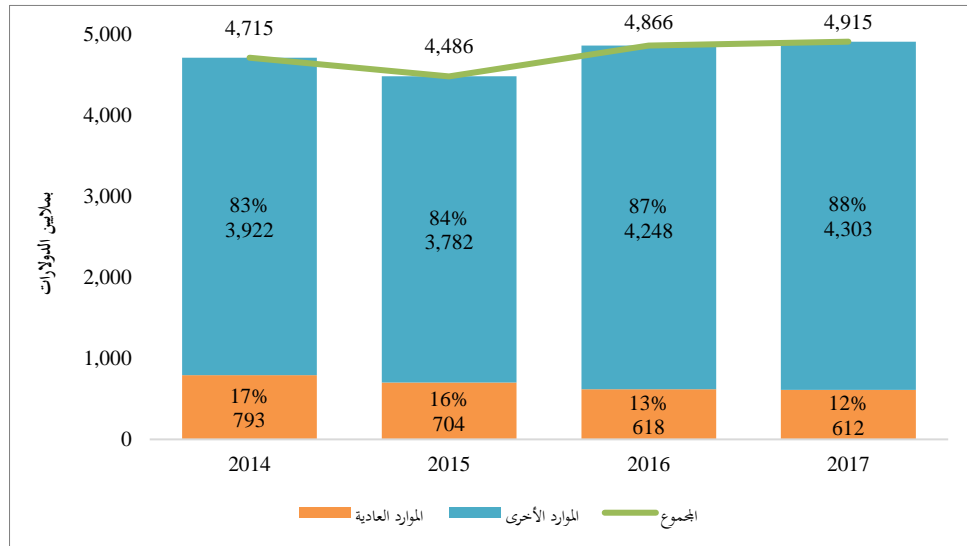
- ٤ - بلغ إجمالي المساهمات ما قدره ٤,٩١٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٧، مقابل مبلغ ٤,٨٦٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٦، أي بزيادة بنسبة ١ في المائة. وانخفضت نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى لتبلغ ١٢ إلى ٨٨ في عام ٢٠١٧، بعد أن كانت قد بلغت ١٣ إلى ٨٧ في عام ٢٠١٦.
- ٥ - وفي الأعوام من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، زاد إجمالي المساهمات بنسبة ٤ في المائة، من ٤,٧١٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٩١٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٧، وذلك على النحو المبين في الشكل ١.
- ٦ - وفي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، كانت تركيبة التمويل بحسب نوعه ومصدره متغيرة. ومن إجمالي المساهمات الواردة في عام ٢٠١٧، مولت حكومات البلدان المانحة ٤٢ في المائة منه (انخفاض مقارنة بنسبة ٤٦ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٤)؛ ومولت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج ٢٢ في المائة (زيادة مقارنة بنسبة ١٩ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٤)؛ ومولت الصناديق الرأسية ١٧ في المائة (زيادة مقارنة بنسبة ١٦ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٤)؛ ومول التمويل الجماعي للأمم المتحدة ٧ في المائة (زيادة مقارنة بنسبة ٦ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٤)؛ ومول الاتحاد الأوروبي ٥ في المائة (انخفاض مقارنة بنسبة ٨ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٤)؛ ومول القطاع الخاص، والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى مجتمعة ٧ في

(١) عملا بقرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨.

المائة (زيادة مقارنة بنسبة ٥ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٤). ويبين الشكل ٢ أدناه الاتجاه العام للموارد بحسب مصادر التمويل.

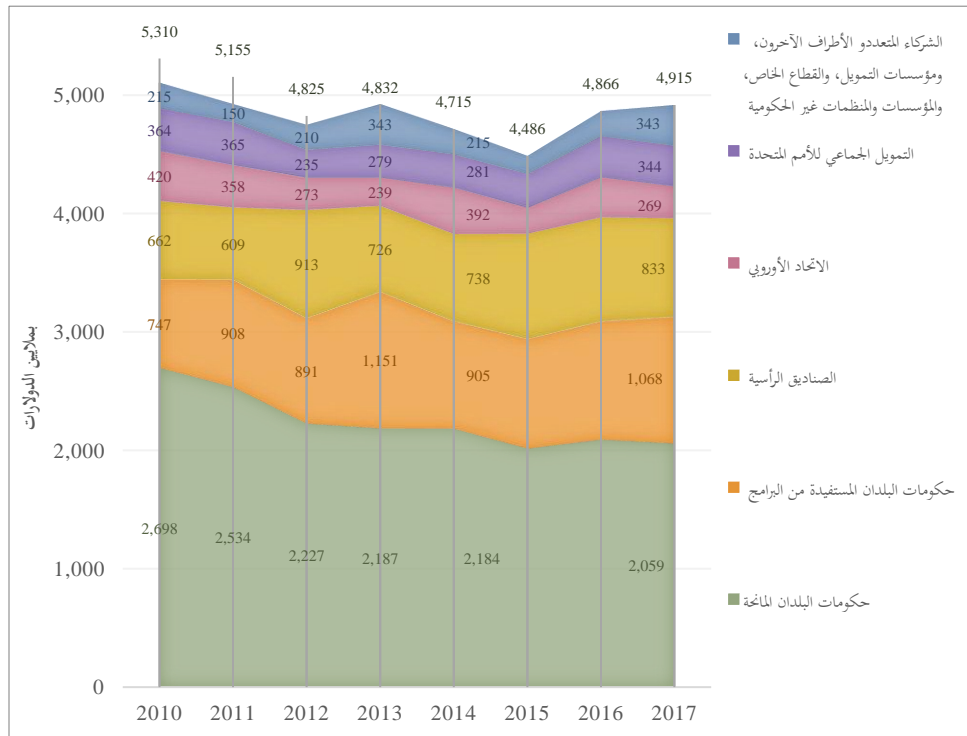
الشكل ١

المساهمات بحسب أنواع الموارد، للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤



الشكل ٢

المساهمات بحسب أنواع الشركاء، للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤



باء - المساهمات في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧ - تشدد العديد من قرارات المجلس التنفيذي^(٢) على أهمية توافر الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ تظل هذه الموارد حجر الأساس للمنظمة وتشكل ركيزة دامة لتلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما أشد البلدان فقراً وأكثرها ضعفاً. وتتوقف قدرة البرنامج الإنمائي على دعم البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق نتائج خطته الاستراتيجية على إتاحة ما يكفي من الموارد العادية والموارد المرنة الأخرى وعلى وجود قاعدة تمويل متنوعة.

٨ - وتتيح الموارد العادية للبرنامج الإنمائي دعم الأولويات الوطنية بطريقة استراتيجية ويمكن التنبؤ بها. وتمكّن مرونة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي من التركيز على تخصيص موارد البرامج العادية للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً؛ والتصدي في الوقت المناسب وبطريقة فعالة لحالات الأزمات؛ وإتاحة منصة للدعم البرنامجي ابتغاء مساعدة الحكومات على التصدي لما تواجهه من تحديات إنمائية؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ والاستثمار في نظم المساءلة والشفافية وضمان الجودة؛ وحشد المزيد من التمويل الإنمائي. ومقابل كل دولار ورد في الموارد العادية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، قامت المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في البلدان ذات الدخل المنخفض بتعبئة ٧ دولارات من الموارد الأخرى، بينما حشدت المكاتب القطرية في البلدان المتوسطة الدخل ٣٢ دولاراً.

٩ - ومنذ عام ٢٠١٤، انخفضت المساهمات في الموارد العادية بنسبة ٢٣ في المائة، أي بمبلغ ١٨١ مليون دولار. وانخفضت المساهمات في عام ٢٠١٧ بنسبة ١ في المائة لتصل إلى ٦١٢ مليون دولار، مقارنة بـ ٦١٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وهذا من المؤشرات على الاستقرار النسبي.

١٠ - وفي عام ٢٠١٧، تلقى البرنامج الإنمائي مساهمات في الموارد العادية من ٥٣ دولة عضواً، ومن مساهم واحد من القطاع الخاص، ومن بعض الأفراد من خلال برنامج الخير الرقمي (Digital Good). ووفقاً لتقديرات البرنامج الإنمائي، ستزداد المساهمات في الموارد العادية في عام ٢٠١٧ من حكومات السويد واليابان وجمهورية كوريا وإستونيا وباكستان، مرتبة حسب مقدار المساهمة^(٣).

١١ - وبلغت المساهمات من أكبر ١٠ مساهمين في الموارد العادية في عام ٢٠١٧ ما قدره ٥٢٧ مليون دولار، أي بنسبة ٨٦ في المائة من مجموع المساهمات. وتم تلقيها من الحكومات التالية (مرتبة حسب مقدار المساهمة): الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والسويد، واليابان، والنرويج، وسويسرا، وكندا، وهولندا، وألمانيا، والدنمارك. وحافظت حكومات الهند والصين وتركيا والمملكة العربية السعودية والاتحاد الروسي في عام ٢٠١٧ على مساهماتها التي تزيد قيمة كل منها على مليون دولار في الموارد العادية.

١٢ - وسلّم المجلس التنفيذي في عدة قرارات بأن عدداً محدوداً من الدول الأعضاء يسهم في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل استكشاف الحوافز والآليات اللازمة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، وأن يدعم تلك الجهات في زيادة مساهماتها في الموارد العادية. ويبين

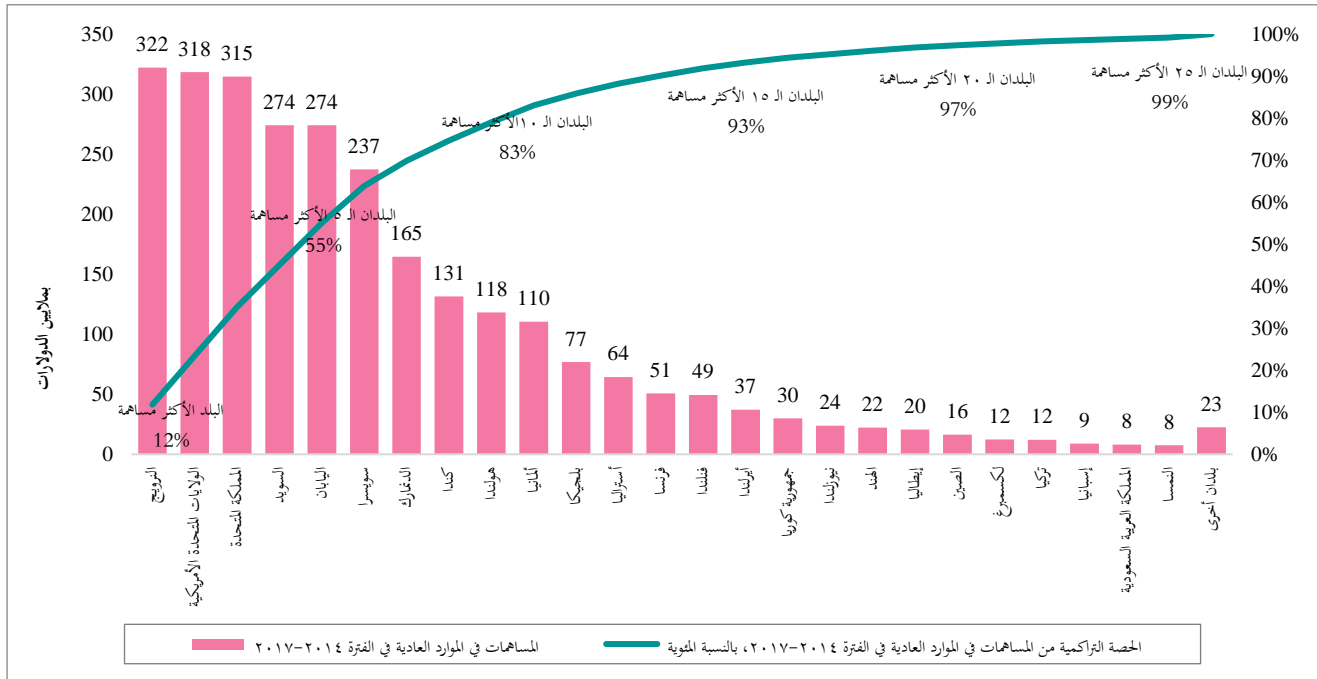
(٢) القرارات ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ٢٣ التي أعيد تأكيدها في القرارات ٩/٢٠٠٢، و ٩/٢٠٠٢، و ٢٤/٢٠٠٣، و ١٤/٢٠٠٤، و ٢٠/٢٠٠٥، و ٢٤/٢٠٠٦، و ١٧/٢٠٠٧، و ١٦/٢٠٠٨، و ١٠/٢٠٠٩، و ١٤/٢٠١٠، و ١٥/٢٠١١، و ١٠/٢٠١٢، و ١٣/٢٠١٣، و ٢٤/٢٠١٤، و ١٦/٢٠١٥، و ١٦/٢٠١٦، و ٢٠/٢٠١٧.

(٣) الشريحة الإضافية الواردة من الهند، والمسجلة كمساهمة في عام ٢٠١٧، إنما هي مساهمة برسم عام ٢٠١٦.

الشكل ٣ أكبر ٢٥ مساهما في الموارد العادية من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، مع مساهمات من أكبر ٥ جهات مانحة تمثل ٥٥ في المائة من إجمالي الموارد العادية وأكبر ١٥ جهة مانحة تمثل ٩٣ في المائة من ذلك الإجمالي.

الشكل ٣

البلدان المانحة الخمسة والعشرين الأكثر مساهمة في الموارد العادية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤



١٣ - طلب المجلس التنفيذي، في قراره ٢٠/٢٠١٧، من البرنامج الإنمائي مواصلة الحوار مع البلدان المستفيدة من البرامج فيما يتعلق بدفع مساهماتها الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية. وانخفضت المساهمات النقدية الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية بنسبة ٣٢ في المائة إلى ١٩ مليون دولار (مقابل ٢٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦)، مع تلقي أكبر ١٠ مساهمات من حكومات سري لانكا، ولبنان، والفلبين، والبوسنة والهرسك، وفيجي، وأنغولا، وكوت ديفوار، وجنوب أفريقيا، والجزائر، وصربيا، بهذا الترتيب. وزادت المساهمات في تكاليف المكاتب المحلية من حكومات البلدان المساهمة الصافية المستفيدة من البرامج بنسبة ٣٣ في المائة إلى ١٢ مليون دولار (مقابل ٩ ملايين دولار في عام ٢٠١٦)، وارتفعت مساهمات حكومات البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا المستفيدة من البرامج في تكاليف المكاتب المحلية بنسبة ٥٠ في المائة إلى ٩ ملايين دولار (مقابل ٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٦). وبلغ مجموع المساهمات العينية من الحكومات ١٦ مليون دولار (مقابل ١٩ مليون دولار في عام ٢٠١٦).

١٤ - وفي حين تصدى البرنامج الإنمائي للتخفيضات في الموارد العادية بتدابير الكفاءة والتوفير المتخذة على الصعيد المؤسسي، ظلت تلك الموارد تعاني من الضعف إزاء تخفيضات الحجم وتقلبات أسعار الصرف. ويواصل البرنامج الإنمائي التكيف مع تقلبات التمويل، على الرغم من أن تخفيضات الموارد العادية تهدد قدرته على تحقيق النتائج المقررة، وضمان فعالية التنمية على الصعيد العالمي، والبت في الخيارات والاستثمارات الاستراتيجية.

مبررات أهمية الموارد العادية

تمول الموارد العادية الميزات الأساسية التي يتسم بها البرنامج الإنمائي: فهو شبكة عالمية مفتوحة في وجه الجميع؛ وهو ملتزم تجاه البلدان الأشد فقرا والبلدان التي تعاني من أزمات؛ وهو قوة جامعة ترسخ نهج تعدد أصحاب المصلحة المتكامل المتأصل في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجديدة.

وجميع عمليات البرنامج الإنمائي، التي تدعم خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج، تقوم على الأساس القوي المستدام الذي تتيحه الموارد العادية. فتلك الموارد تعزز ما يتسم به البرنامج الإنمائي من طابع شامل متعدد الأطراف متاح لجميع البلدان المؤهلة التي تطلب الحصول على الدعم بما يتمشى وأولوياتها الوطنية.

إنفاق ٦٥ في المائة من التمويل من الموارد العادية على البرامج

- التركيز على البلدان الأشد فقرا - تنفق نسبة تتراوح بين ٨٥ و ٩١ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل ونسبة لا تقل عن ٦٠ في المائة في أقل البلدان نموا.
- التصدي للأزمات - يمكن البرنامج الإنمائي من تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتضررة من النزاعات أو الأزمات على نحو سريع، مع إسداء المشورة في مجال السياسات، وإتاحة الخبرة الفنية وتقديم التمويل البرنامجي التحفيزي.
- التعاون بين الوكالات/ابتغاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة - إتاحة التمويل الأولي لإعداد الحلول الإنمائية المتعددة الوكالات/المتعددة الشركاء، باللجوء إلى جهات من خارج البرنامج الإنمائي بغية تحقيق أقصى قدر من التأثير على أرض الواقع وعوائد أكبر للمساهمين في الموارد العادية.
- إتاحة أصول مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة - إدارة أو استضافة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- تعبئة التمويل/ابتغاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة - تقديم خدمات ومنتجات جديدة للإفراج عن جزء من مبلغ التريلليون دولار اللازم لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠.

إنفاق ٣٥ في المائة من التمويل الأساسي على الفعالية المؤسسية

- فعالية التنمية - يتيح ضمان الجودة وقيادة الفكر والابتكار للبرنامج الإنمائي اختبار النهج الجديدة، وتكرارها، وتوسيع نطاقها، وقياس أثرها، وتغيير مسارها عند الضرورة.
- الرقابة المستقلة - تضمن تدابير التدقيق والرصد والتقييم ومراقبة الأخلاقيات والشفافية والمساءلة جودة عمل البرنامج الإنمائي ونزاهته، وتساعد على تحقيق أقصى قيمة ممكنة لكل دولار يُساهم به.

جيم - المساهمات في الموارد الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥ - تُخصص الموارد الأخرى لمواضيع وبرامج وأنشطة بعينها، وتمثل مكملًا مهمًا جدًا لقاعدة الموارد العادية. وبلغ إجمالي المساهمات في الموارد الأخرى، المتأتية من تقاسم التكاليف، والصناديق الاستثمارية، وخدمات الدعم التي تُستردّ تكاليفها، والأنشطة المتنوعة مبلغًا قدره ٤,٣٠٣ بلايين دولار في عام ٢٠١٧ (زيادة بنسبة ١ في المائة عن مبلغ ٤,٢٤٨ بلايين دولار الوارد في عام ٢٠١٦). ومن أصل هذا المبلغ، ورد ١,٤٦٤ بليون دولار من حكومات البلدان المانحة (بانخفاض بنسبة ٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦)، و ١,٠٥١ بليون دولار من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج (زيادة بنسبة ٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦)، و ١,٧٨٨ بليون دولار من الشركاء المتعددي الأطراف (زيادة بنسبة ١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦). ويرد في الجدول ١ تبيان هذه الأرقام مفصلة.

الجدول ١

المساهمات في الموارد الأخرى حسب أنواع الشركاء، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

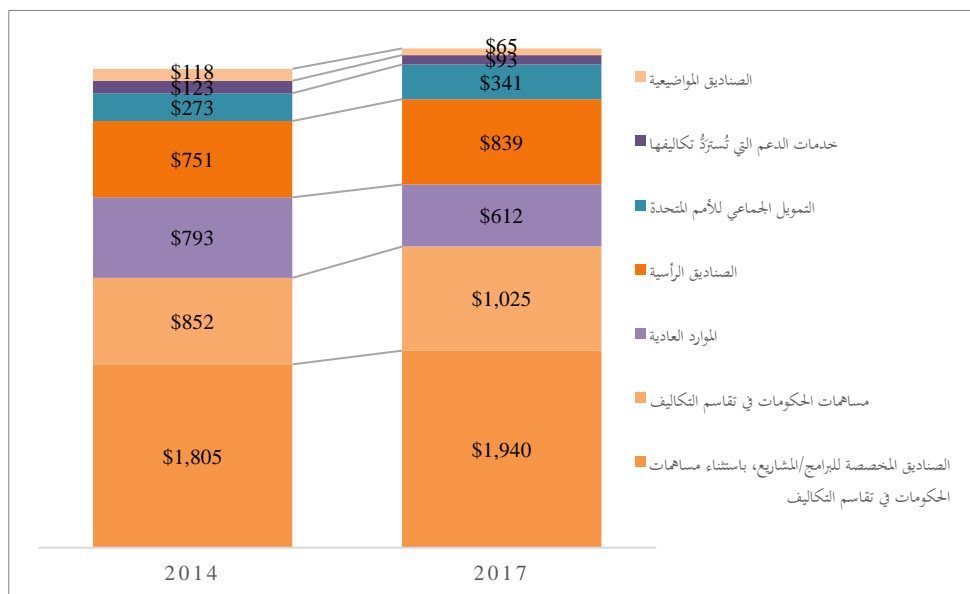
السنة	حكومات البلدان المانحة	حكومات البلدان المستفيدة من البرامج	الشركاء المتعددي الأطراف
	خدمات الدعم التي تُستردّ تكاليفها	خدمات الدعم التي تُستردّ تكاليفها	خدمات الدعم التي تُستردّ تكاليفها
	المجموع	المجموع	المجموع
	تقاسم التكاليف	تقاسم التكاليف	تقاسم التكاليف
	الاستثمارية	الاستثمارية	الاستثمارية
	الفرعي	الفرعي	الفرعي
٢٠١٧	١٠٩٦	٣٢٠	٤٨
٢٠١٦	٩٨٢	٤٧٠	٣٧
التغير محسوبًا بالدولار	٢٥-	٧٠	١٠
التغير محسوبًا بالنسبة للثروة	٢-%	٧%	١%

خدمات الدعم التي تُستردّ تكاليفها = خدمات الدعم والأنشطة المتنوعة التي تُستردّ تكاليفها.

١٦ - ومكنت الزيادة في مبلغ الموارد الأخرى البرنامج الإنمائي من تنفيذ المزيد من المشاريع الإنمائية لفائدة الشركاء، لكنها فاقمت اختلال التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى في وقت استمر فيه انخفاض حصة التمويل المرن. فعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، سُجلت زيادة في معظم قنوات التمويل المخصص، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل الجماعي للأمم المتحدة (زيادة بنسبة ٢٥ في المائة) وبمساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف (زيادة بنسبة ٢٠ في المائة)، بيد أن التمويل من الموارد العادية انخفض بنسبة ٢٣ في المائة والتمويل المواضيعي انخفض بنسبة ٤٥ في المائة، وذلك على النحو المبين في الشكل ٤ أدناه.

الشكل ٤

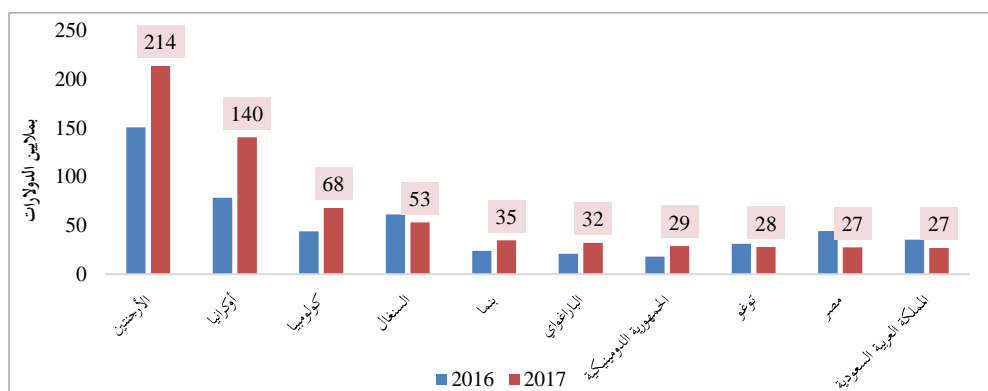
المساهمات بحسب قنوات التمويل في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



١٧ - سلم المجلس التنفيذي في قراره ١٦/٢٠١٦ بأن مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف آلية تمويل طوعية تعزز تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني وتسهم، في الوقت ذاته، في إنجاز البرامج القطرية. وفي عام ٢٠١٧، من مجموع مساهمات الحكومات المستفيدة من البرامج القطرية في الموارد الأخرى، البالغ ١,٠٥١ بليون دولار، خصص مبلغ ١,٠٢٥ بليون دولار لبرامج أو مشاريع في بلدان تلك الحكومات (زيادة بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بمبلغ ٨٩٢ مليون دولار المسجل في عام ٢٠١٦). ويبين الشكل ٥ أدناه البلدان العشرة الأكبر حصة من حيث مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أسهمت بنسبة ٥٦ في المائة من مجموع مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف في عام ٢٠١٧، فقد زادت الدول الأعضاء من مناطق أخرى (مثل أوكرانيا والكويت وزمبابوي وزامبيا) مساهماتها في عام ٢٠١٧.

الشكل ٥

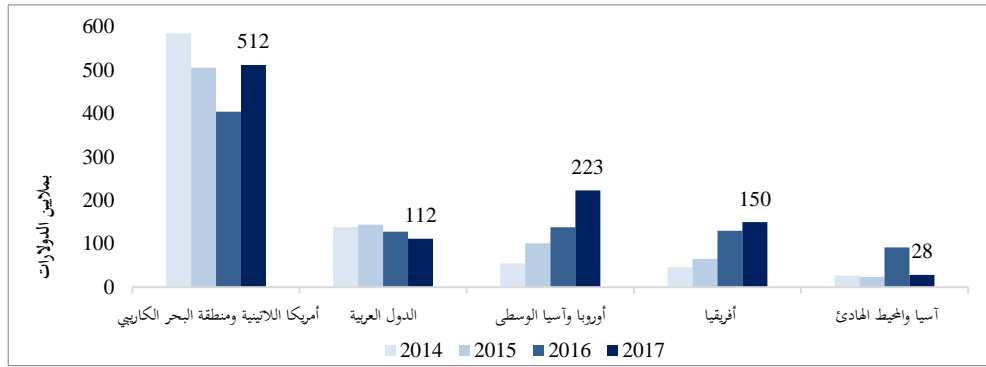
البلدان العشرة الأكبر حصة من حيث مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف في عام ٢٠١٧



١٨ - ويبيّن الشكل ٦ أدناه اتجاهها مطردا في مساهمة الحكومات من أوروبا ورابطة الدول المستقلة وأفريقيا في تقاسم التكاليف، وتراجعا في مساهمات حكومات الدول العربية فيه. ففي عام ٢٠١٧، زادت مساهمات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تقاسم التكاليف بنسبة ٢٧ في المائة إلى ٥١٢ مليون دولار (مقابل ٤٠٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٦)؛ وزادت مساهمات أوروبا ورابطة الدول المستقلة بنسبة ٦١ في المائة إلى ٢٢٣ مليون دولار (مقابل ١٣٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦)؛ وزادت مساهمات أفريقيا بنسبة ١٦ في المائة إلى ١٥٠ مليون دولار (مقابل ١٣٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦)؛ وتراجعت مساهمات الدول العربية بنسبة ١٣ في المائة إلى ١١٢ مليون دولار (مقابل ١٢٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦)؛ وانخفضت مساهمة دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٦٩ في المائة إلى ٢٨ مليون دولار (مقابل ٩٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦).

الشكل ٦

مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف، بحسب المناطق، في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧



ثالثا - التوقعات وإمكانية التنبؤ في عام ٢٠١٨

١٩ - استمر قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكذلك قرارات المجلس التنفيذي، في حث الجهات المساهمة على الاستمرار في تقديم مساهماتها في الموارد العادية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبخاصة صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وزيادة هذه المساهمات بشكل كبير، والمساهمة على أساس متعدد السنوات وبطريقة مستمرة يمكن التنبؤ بها. وأُحيطَ في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية علما بمقترحات الأمين العام بشأن الوصول بالموارد العادية إلى مستوى لا يقل عن ٣٠ في المائة في السنوات الخمس المقبلة.

٢٠ - وعلى النحو الوارد في خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، قدرت المساهمات في الموارد العادية بحوالي ٦٣٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨، أي بزيادة بنسبة ٣ في المائة عن مبلغ ٦١٢ مليون دولار الوارد في عام ٢٠١٧، وبمبلغ يزداد ليصل إلى ٧٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢١. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، كانت ٣٨ دول عضوا قد أبلغت عن التزاماتها بالتمويل و ٢٣ دولة عضوا قد سددت بالفعل مساهماتها بشكل كامل أو جزئي وفاءً بتعهداتها لعام ٢٠١٨، بمبلغ إجمالي قدره

٢٠٥ ملايين دولار، وذلك على النحو المبين في الإضافة الإحصائية. وأعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لزيادة المساهمات من النرويج والسويد في عام ٢٠١٨.

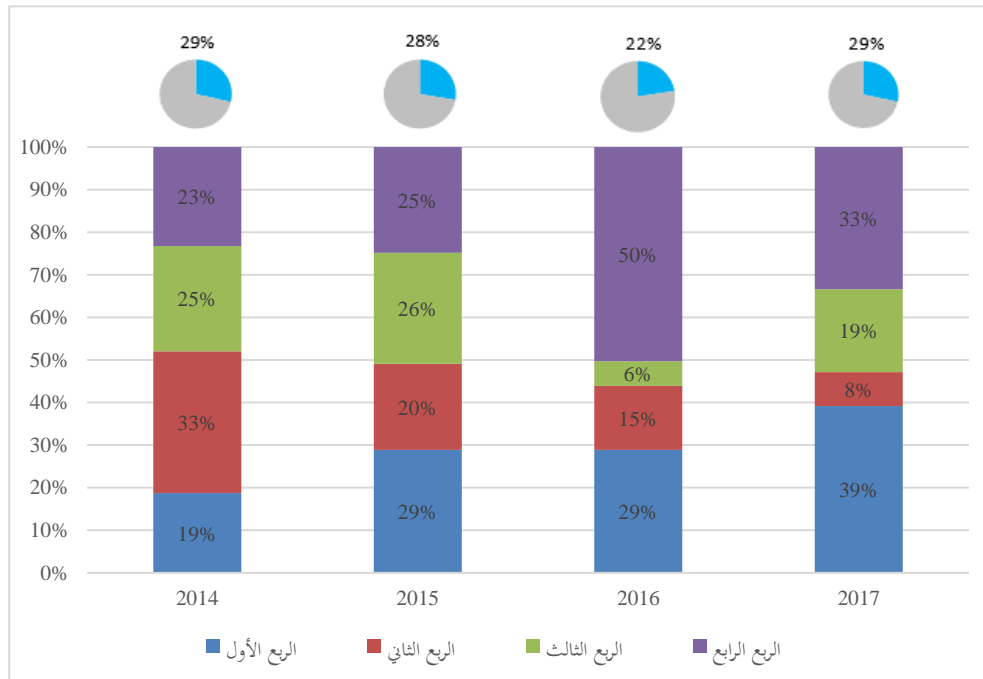
٢١ - والبرنامج الإنمائي مصمّم على أن يعكس الاتجاه التنافسي في الموارد العادية بفضل استمرار الدعم من الشركاء المساهمين الحاليين والجديد، ويتركز جهود تعبئة الموارد على صياغة استجابات إنمائية متكاملة من خلال منصات الدعم العالمية والقطرية؛ وتحسين التعريف بمساهمات الدول الأعضاء في الموارد العادية؛ وإجراء لقاءات رفيعة المستوى وحوارات استراتيجية بشأن التمويل مع الدول الأعضاء؛ وإنشاء مهمة تحقيق التكامل دعماً للجهود القطرية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٢ - وقد شدد المجلس في شتى القرارات على أهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل والسداد المبكر بما يضمن البرمجة الفعالة ويتجنب قيود السيولة في الموارد العادية. ومع ذلك، فإن عدداً محدوداً من الدول الأعضاء هي من تفصح مسبقاً عن جداول السداد الخاصة بها. وعلى النحو المبين في الشكل ٧ أدناه، ففي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وردت ٥٠ في المائة و ٣٣ في المائة، على التوالي، من مجموع المساهمات في الربع الأخير من كل عام، وورد أقل من ٥٠ في المائة في النصف الأول منه. وشكلت المساهمات السنوية المدعومة بالتزامات المتعددة السنوات أقل من ٣٠ في المائة من مجموع المساهمات منذ عام ٢٠١٤.

الشكل ٧

المساهمات في الموارد العادية في كل ربع سنة وحسب الحصّة من التعهدات المتعددة السنوات، الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



٢٣ - ويلاحظ البرنامج الإنمائي، مع التقدير، جهود الدول الأعضاء التي سددت مساهماتها كاملة وفي وقت مبكر، وأرسلت جداول السداد الخاصة بها، وأبلغت بتعهدات متعددة السنوات، واستأنفت

مساهماتها أو أسهمت في الموارد العادية لأول مرة. وتُشجّع الدول الأعضاء التي لم تبلغ بعد البرنامج الإنمائي بجدولها الزمنية المتوخاة للسداد على أن تفعل ذلك وعلى أن تلتزم بتلك الجداول. والقدرة على التنبؤ أمر أساسي للبرنامج الإنمائي لكي يتمكن من إجراء التخطيط الاستراتيجي للاستخدام الفعال للموارد التي يُعهد بها إليه.

٢٤ - ويثمن البرنامج الإنمائي الالتزامات المتعددة السنوات، الجديدة منها والقائمة، من الشركاء المذكورين في الجدول ٢ أدناه.

الجدول ٢

التعهدات متعددة السنوات المتعلقة بالموارد العادية

أستراليا (٢٠١٦-٢٠١٩)
بلجيكا (٢٠١٧-٢٠٢٠)
كندا (٢٠١٦-٢٠١٨)
الدانمرك (٢٠١٧-٢٠٢٠)
نيوزيلندا (٢٠١٨-٢٠١٦)
السويد (٢٠١٩-٢٠١٨)

٢٥ - وفيما يتعلق بالموارد الأخرى، تلقى البرنامج الإنمائي حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨ مبلغا قدره ١,٨٨٤ مليون دولار، يشمل المساهمات من الصناديق الرأسية ومن صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة. وبحلول متم عام ٢٠١٨، يتوقع البرنامج الإنمائي الحصول على ٨٠٠ مليون دولار من صناديق البيئة العالمية (بما فيها الصندوق الأخضر للمناخ)، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وفي عام ٢٠١٧، بلغت مجموع المساهمات في الصناديق الرأسية ما قدره ٨٣٣ مليون دولار.

رابعا - التحوّل من الموارد الأخرى الأكثر تخصيصا إلى الموارد الأخرى الأقل تخصيصا

٢٦ - تحت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٣/٧١، الدول الأعضاء والجهات المساهمة الأخرى التي تقدم مساهمات غير أساسية على جعلها أكثر مرونة واتساقا مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومع الخطط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

٢٧ - وصُممت نوافذ التمويل، التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٦، لتشجيع التحوّل إلى تمويل أقل تخصيصا وأكثر تكاملا ومرونة، من خلال تخصيص الموارد للاحتياجات الأساسية أو الناشئة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، ولدعم الجهود المبذولة على المستوى القطري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

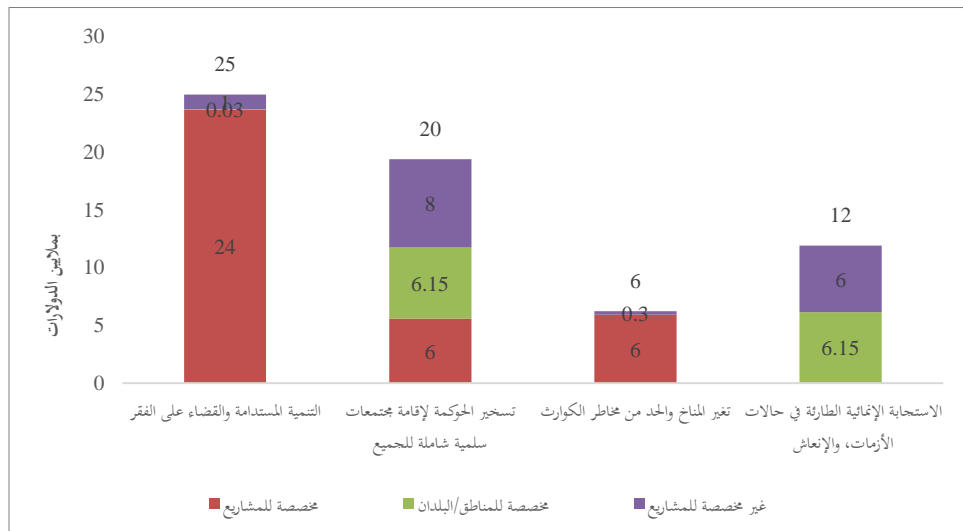
٢٨ - وفي عام ٢٠١٧، ازداد مجموع المساهمات في نوافذ التمويل بنسبة ٧٠ في المائة ليبلغ ٦٣ مليون دولار (٦ ملايين دولار لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ و ٢٠ مليون دولار لتسخير الحكومة لإقامة مجتمعات سلمية شاملة للجميع؛ و ١٢ مليون دولار للاستجابة الإنمائية الطارئة في حالات الأزمات،

والإنعاش؛ و ٢٥ مليون دولار للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر)، وذلك مقارنة بمجموع ٣٧ مليون دولار المسجل في عام ٢٠١٦. ويعرب البرنامج الإنمائي عن شكره للشركاء الآتي ذكرهم الذين ساهموا في عام ٢٠١٧: ألمانيا، والدنمارك، والنرويج، والسويد، وجمهورية كوريا، ولكسمبرغ، وسويسرا، والبرتغال، بهذا الترتيب.

٢٩ - ورغم زيادة المساهمات المقدمة إلى نوافذ التمويل في عام ٢٠١٧، يبين الشكل ٨ أدناه أن ٢٤ في المائة فقط من مجموع المساهمات كانت غير مخصصة. وكانت ٥٦ في المائة من ذلك المجموع مخصصة لمشاريع عالمية، في حين كانت ٢٠ في المائة المتبقية مخصصة للمناطق أو البلدان.

الشكل ٨

المساهمات المقدمة إلى نوافذ التمويل حسب مستوى التخصيص في عام ٢٠١٧



٣٠ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، كُفِلَت التزامات متعلقة بنوافذ التمويل بلغت ٣١ مليون دولار، وتلقى البرنامج الإنمائي منها ١٩ مليون دولار من الدانمارك، وجمهورية كوريا، والجمهورية السلوفاكية، بهذا الترتيب.

٣١ - ومنذ بدء العمل بنوافذ التمويل في عام ٢٠١٦، لم يتمكن البرنامج الإنمائي من الوصول إلى مستوى التمويل الذي سبق أن تلقته الصناديق الاستثمارية المواضيعية التابعة له، وذلك على النحو الذي يتمثل في الإجمالي لعام ٢٠١٤ المبين في الشكل ٤. ويعمل البرنامج الإنمائي مع الدول الأعضاء على تكييف آلية نوافذ التمويل بما يضمن مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وإيجاد حوافز لتشجيع المساهمات عند مستويات مماثلة للسنوات السابقة، والتحول إلى تمويل أكثر مرونة وأقل تخصيصاً.

خامساً - تنويع الشراكات

٣٢ - حث المجلس التنفيذي في قراره ٢٠/٢٠١٧، البرنامج الإنمائي على القيام بدور أكثر استباقية من خلال التواصل مع الدول الأعضاء وغيرها من شركاء التمويل في إطار الحوارات الاستراتيجية المتعلقة

بالتنمية المستدامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٢٤ بشأن الشراكات العالمية، بهدف تنويع المصادر المحتملة للتمويل.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٧، تلقى البرنامج الإنمائي ٧٤ مليون دولار من الشركاء من القطاع الخاص والشركاء المؤسسين وغير الحكوميين، بزيادة قدرها ٤٦ في المائة عن عام ٢٠١٦، بما في ذلك مساهمة قدرها مليون دولار في الموارد العادية تلقاها من أكبر منصة للاستخدام المشترك للدراجات الهوائية في العالم. وإلى جانب المساهمات المالية، يواصل البرنامج الإنمائي التعاون مع القطاع الخاص بشأن الشراكات المبتكرة على المستويات القطري والإقليمي والعالمي، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٤ - ويقوم البرنامج الإنمائي بتطوير شراكته القائمة منذ فترة طويلة مع مؤسسة إيكيا في الهند، حيث يعمل مع الشركاء المحليين على إيجاد فرص العمل وريادة الأعمال لمليون امرأة. وبميزانية إجمالية قدرها ١٢ مليون دولار، تعمل هذه الشراكة المبتكرة باعتبارها محفزا لإتاحة المهارات وفرص العمل تمكين المرأة، بما يجعلها مكتفية ذاتيا من الناحية المالية ويؤدي إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسرتها. وتجمع المبادرة بين شركاء متنوعين بما فيهم الحكومات والمؤسسات التجارية ومؤسسات التدريب والمجتمع المدني، في المراحل الرئيسية في سلسلة القيمة، بما يمكن النساء من الحصول على عمل أو بدء مشاريعهن الخاصة.

٣٥ - وللمساعدة على تعبئة التمويل الخاص لأهداف التنمية المستدامة، أقام البرنامج الإنمائي شراكة مع منصة الاستثمار المؤثر (منصة Trine) لتشجيع حلول الطاقة المستدامة والميسرة التكلفة في المجتمعات الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع توسيع نطاق الاستثمارات الخاصة في مشروعات عالية التأثير للحصول على الطاقة. وبالتركيز على كينيا أولا (ثم بعد ذلك توسيع النطاق ليشمل نيجيريا ورواندا وتنزانيا وزامبيا)، من المتوقع أن تطلق هذه المبادرة استثمارات بقيمة ستة ملايين يورو في توليد الطاقة الشمسية خارج الشبكة العامة بحلول نهاية عام ٢٠١٨، مما يتيح لما عدده ٣٠٠.٠٠٠ شخص إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة والتخفيف، في الوقت ذاته، من حوالي ٨٤.٠٠٠ طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويقوم البرنامج الإنمائي بتقييم ومراقبة التأثير الناجم عن المشاريع باستخدام أداة تقييم تأثير العمل المناخي، التي تتيح للمستثمرين قياس التأثيرات الاجتماعية والبيئية الناجمة عن استثماراتهم وتتبعها من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٧، أقام البرنامج الإنمائي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة شراكة مع شركة مايكروسوفت بهدف إيجاد فرص عمل للمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمة السورية. وعلى المنوال ذاته، تعاون البرنامج الإنمائي مع شركة IBM في إطار مبادرة "IBM Digital - Nation Africa" (مبادرة IBM-Digital في أفريقيا) التي تتمثل في توفير منصة سحابية للتعليم تهدف إلى توفير برامج مجانية لتنمية المهارات لعدد قد يصل إلى ٢٥ مليون من الشباب الأفارقة، على مدى خمس سنوات، مما يتيح الكفاءة الرقمية ويعزز الابتكار في أفريقيا. وأقام البرنامج الإنمائي أيضا شراكة مع "مؤسسة موبيل للتنمية GSMA Mobile for Development Foundation" من أجل تسخير قوة التكنولوجيا النقلة للتعميل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - وساعد البرنامج الإنمائي البلدان على حشد استثمارات كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من القطاع الخاص. وعمل البرنامج الإنمائي، استنادا إلى خبرته وأفضل ممارساته، مع شركاء مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تعبئة رأس المال الخاص ابتغاء تحقيق تلك الأهداف.

٣٨ - وزاد البرنامج الإنمائي مشاركته مع المؤسسات المالية الدولية لتعزيز التعاون وتقديم الدعم للحكومات التي تبحث عن مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل. وفي أعقاب إطلاق خطط عمل جديدة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمصرف الأوروبي للاستثمار في عام ٢٠١٦، أطلقت خطط عمل جديدة في عام ٢٠١٧ مع مصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وتم الاتفاق على بيان مشترك للعمل مع مصرف التنمية الصيني.

٣٩ - وساعدت خطط العمل تلك على تعزيز المشاركة الجديدة على المستوى القطري. ففي أرمينيا، على سبيل المثال، تساعد الشراكة القائمة بين البرنامج الإنمائي والمصرف الأوروبي للاستثمار، بتمويل من الصندوق الأخضر للمناخ، على خلق بيئة سوقية مواتية ونموذج عمل قابل للقياس فيما يتعلق بالاستثمارات في عمليات التجهيزات المحققة لكفاءة الطاقة، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى توفير كبير في الطاقة وإلى تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة وإيجاد فرص عمل مراعية للبيئة. وسيعود المشروع بالنفع المباشر على ٢٠٠ ٠٠٠ شخص وسيحفز استثمارات من القطاعين الخاص والعام بقيمة تناهز ١٠٠ مليون دولار. وفي أمريكا اللاتينية، أطلق البرنامج الإنمائي والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية مشروعاً إقليمياً يُنفذ في الأرجنتين وإكوادور وبيرو لتعزيز السياسات والبرامج الوطنية للتصدي للعنف الجنساني.

٤٠ - ويعمل البرنامج الإنمائي أيضاً على توسيع نطاق تعاونه مع مجموعة البنك الدولي بشأن التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحشد التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ، ومنع الأزمات والتصدي لها. ففي اليمن، على سبيل المثال، حصل البرنامج الإنمائي على منحة من البنك الدولي للتنمية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع مدته ثلاث سنوات (٢٠١٨-٢٠١٦) يتوخى إيجاد فرص عمل قصيرة الأجل واستعادة الخدمات الأساسية.

٤١ - ويعمل البرنامج الإنمائي على إعداد خطط عمل جديدة مع مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ولتيسير التعاون العملي على الصعيد القطري، يجري وضع اتفاقات مالية جديدة مع مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الكاريبي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٤٢ - وفي عام ٢٠١٧، زادت المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي من المؤسسات المالية الدولية بنسبة ٦٩ في المائة لتبلغ ما قدره ٢٨٤ مليون دولار مقارنة بمساهمات عام ٢٠١٦ (١٦٨ مليون دولار). ويشمل هذا المجموع المنح المباشرة المقدمة من عدة جهات منها البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، والمساهمات المقدمة من مصرف KfW للتنمية (والتي تنعكس في مساهمات ألمانيا إلى البرنامج الإنمائي)؛ وكذلك المساهمات غير المباشرة لدعم تنفيذ القروض عن طريق مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف.

٤٣ - ويساعد تعزيز تعاون البرنامج الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية الحكومات على حشد التمويل من مجموعة أكبر من المصادر من أجل زيادة التأثير الإنمائي. ويشمل جزء من هذا الجهد تطوير نهج مؤسسي للحصول على التمويل الإسلامي وتطبيقه في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٤ - وما زالت تركيبة التمويل الحالية للبرنامج الإنمائي مثيرة للقلق، حيث تبلغ الموارد الأخرى نسبة ٨٨ في المائة من مجموع التمويل والموارد العادية نسبة ١٢ في المائة منه. وسيعمل البرنامج الإنمائي على رفع وتيرة تعاونه مع شركائه بغية زيادة حصة الموارد العادية من أجل الاستفادة من الموارد الأخرى، مع توسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية لمساعدة البلدان المستفيدة من

البرامج في الحصول على التمويل الإنمائي؛ والحفاظ على حصته السوقية في التمويل الرأسي والمتعدد الأطراف؛ وتقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ والتقييد بالمعدلات المتفاوتة لاسترداد التكاليف التي وافق عليها المجلس التنفيذي.

سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٥ - في عام ٢٠١٧، بلغ صافي المساهمات التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٥٧ مليون دولار، بزيادة عن مبلغ ٥٢ مليون دولار المسجل في عام ٢٠١٦. بيد أن تنوع الجهات المانحة للصندوق ظل مرتفعا، حيث بلغ عدد شركاء التنمية المساهمين ٣٨ شريكا في عام ٢٠١٧ (مقابل ٣٥ شريكا في عام ٢٠١٦). وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الصندوق ٢,٧ مليون دولار من الميزانية المؤسسية للبرنامج الإنمائي لتغطية النفقات الإدارية و ٠,٧ مليون دولار من دعم البرامج التابعة للبرنامج الإنمائي لتغطية النفقات التقنية. وقد أنفق الصندوق هذين المبلغين وأبلغ البرنامج الإنمائي عن ذلك.

٤٦ - وشملت المساهمات في عام ٢٠١٧ مبلغ ١١,٢ مليون دولار من مؤسسات القطاع الخاص، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، وهو ما يمثل نسبة ٢٠ في المائة من مجموع الإيرادات. وكانت أكبر الجهات المانحة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هي السويد، وصندوق الأمم المتحدة للاستثمار المتعدد الشركاء، ومؤسسة ماستركارد، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، وأستراليا، وبلجيكا، ولكسمبرغ (بهذا الترتيب).

٤٧ - وفي عام ٢٠١٧، انخفضت مساهمات الجهات المانحة للموارد العادية للصندوق إلى ٩,٧ ملايين دولار (مقابل ٩,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٦). وكانت أكبر الجهات المانحة للموارد العادية للصندوق هي حكومات السويد، وسويسرا، وأستراليا، ولكسمبرغ، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والنمسا، والصين، وليختنشتاين. وقدمت أيضا حكومات بوتان وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام الدعم للصندوق من خلال المساهمات في الموارد العادية.

٤٨ - وما زالت الموارد العادية هي الأساس الذي يقوم عليه نموذج أعمال الصندوق، حيث تتيح رؤوس الأموال المُـجـازفة اللازمة للابتكار والتأثير، والخبرة الفنية اللازمة للبقاء في طليعة "مرحلة الميل الأخير" من ابتكارات التمويل، وتتيح الحضور القطري القوي اللازم لجعل الصندوق شريكا استراتيجيا للحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتضمن مشاركة البلدان مشاركة استراتيجية غير مجزأة.

٤٩ - ورغم التحسن في تنوع الجهات المانحة في السنوات الأخيرة، ما زال الصندوق يعتمد على عدد محدود من الجهات المانحة في الحصول على مساهمات في موارده العادية. وظلت المساهمات في الموارد العادية أقل من مبلغ ٢٥ مليون دولار المطلوب سنويا لتوسيع نطاق عمليات الصندوق لكي تشمل ٤٠ بلدا من بين أقل البلدان نموا، البالغ عددها ٤٧ بلدا، وذلك على النحو المتوخى في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويعيق هذا العجز المستمر قدرة الصندوق على الابتكار. وفي عام ٢٠١٧، انخفض حضور الصندوق في أقل البلدان نموا إلى ٢٩ بلدا منها، مقابل ٤٠ بلدا المتوقعة في الإطار الاستراتيجي؛ بل يُخشى أن ينخفض هذا العدد إلى أكثر من ذلك.

٥٠ - ووصلت الموارد الأخرى في عام ٢٠١٧ إلى ما قدره ٤٧,٤ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٣ في المائة عن عام ٢٠١٦. وقد ازدادت الموارد الأخرى باطراد على مدى السنوات العشر الماضية (من ١٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٦)، ومن المتوقع أن تستمر في الزيادة في عام ٢٠١٨.

٥١ - ويتيح الصندوق، بفضل ولايته وأدواته الإنتاجية، نماذج 'الميل الأخير' التمويلية، من خلال الإدماج المالي والاستثمارات المحلية التي تفرج عن موارد عامة وخاصة، ولا سيما على المستوى المحلي، ابتغاء الحد من الفقر ودعم التنمية الاقتصادية المحلية. ويختبر الصندوق النماذج المالية باستخدام المنح، والقروض الميسرة، والزيادة في الائتمانات المحددة الأهداف، وإقامة الشراكات التجارية المبتكرة بين القطاعين العام والخاص، ليبين كيف يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية المستثمرة على نحو استراتيجي أن توجه عملية تعبئة الموارد الوطنية لأغراض التنمية الاقتصادية المحلية والإدماج المالي. وتشكل ابتكارات الصندوق والنُهُج المالية المختلطة ونماذج 'الميل الأخير' التمويلية أدوات مناسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل اسطنبول، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٥٢ - في عام ٢٠١٧، وهي السنة الرابعة والأخيرة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وصل الحجم المالي الإجمالي إلى ١٩٤,٩ مليون دولار، منها ١٧٩,٨ مليون دولار من الموارد البرنامجية - بما في ذلك الأموال المقدمة من كيانات الأمم المتحدة لاستخدام المتطوعين - وتم تمويل ٥ في المائة من موارد البرنامج من صندوق التبرعات الخاص.

٥٣ - وظلت مساهمات الشركاء تتسم بأهمية كبيرة في إنجاز ولاية برنامج متطوعي الأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز السلام والتنمية من خلال العمل التطوعي ومن خلال نشر متطوعي الأمم المتحدة. وخلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، رحبت الدول الأعضاء باقتراح برنامج متطوعي الأمم المتحدة بجعل صندوق التبرعات الخاص مرناً، بما يسمح لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بتحقيق نتائج أفضل عن طريق تمويل جميع عناصر الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٥٤ - وصندوق التبرعات الخاص صندوق استثماري مفتوح غير مخصص يعتمد على المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الآخرين وبمكّن برنامج متطوعي الأمم المتحدة من تجريب ونشر الحلول التطوعية المتعلقة بالتحديات الملحة للتنمية والسلام في العالم. والصندوق، على صغر حجمه، يكتسي أهمية حاسمة، وقد أتاح ما أضفي عليه من طابع مرّن لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يستفيد من ميزانيته على نحو أكثر كفاءة تمشياً مع خطة إصلاح الأمم المتحدة والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وسيواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تحسين شراكاته في إطار الأمم المتحدة، التي تمكنه من إتاحة حلول تطوعية مخصصة ومبتكرة ومرنة لعمليات وبرامج الأمم المتحدة الشريكة على أرض الواقع وتعميق تكامل العمل التطوعي خدمة لأغراض السلام والتنمية، مع استخدام صندوق التبرعات الخاص ومتطوعي الأمم المتحدة الممولين تمويلًا كاملاً. ويعطي الصندوق العمل التطوعي دوراً في بعض سياسات وبرامج الأمم المتحدة في مجالي التنمية والسلام الأكثر إبداعاً لتحسين حياة الناس، بما يتماشى وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٥ - وانخفضت المساهمات في صندوق التبرعات الخاص، رغم ما يتسم به من أهمية، بنسبة ٥ في المائة (من ٣,٩ ملايين دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٣,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٧)، وهو ما يعكس ما شهدته المساهمات السنوية المدفوعة للصندوق من تقلبات على مدى السنوات السابقة. ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٧، تشير تلك التقلبات إلى وجود اتجاه مثير للتحدي يتمثل في التناقص التدريجي للمساهمات. ومن المتوقع أن تمكن المرونة المتزايدة للصندوق شركاء التمويل الجدد من دعم برنامج متطوعي الأمم المتحدة في مواصلة عملياته وبرامجه.

٥٦ - ويعمل برنامج متطوعي الأمم المتحدة على تقوية علاقاته مع الدول الأعضاء التي ساهمت في صندوق التبرعات الخاص في السنوات الماضية، ويسعى إلى الحصول على دعم المزيد من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين.

٥٧ - وفي الوقت نفسه، ازدادت المساهمات (بما فيها المساهمات المتعددة السنوات) التي تلقاها متطوعو الأمم المتحدة الممولين تمويلًا كاملاً، بما في ذلك المساهمات المقدمة لمتطوعي الأمم المتحدة من الشباب ومتطوعي الجامعات، من مبلغ ٦,١ ملايين دولار في عام ٢٠١٦ إلى ١٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تنويع شراكاته وإقامة وتنفيذ شراكات جديدة مع عدة جهات منها الدول الأعضاء والشركاء من بلدان الجنوب. ومن خلال هذه البرامج الجديدة، يواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة وضع نفسه في موقع يجعله عنصراً فاعلاً رئيسياً في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٥٨ - وتلقى برنامج متطوعي الأمم المتحدة تمويلًا للأُنشطة المؤسسية من خلال الموارد العادية للبرنامج الإنمائي. وفي عام ٢٠١٧، بلغ هذا التمويل ٨,٨ ملايين دولار، أي بزيادة قدرها ٥ في المائة، مقارنة بمبلغ ٨,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٦. ويلاحظ برنامج متطوعي الأمم المتحدة أنه يحتاج إلى مستوى مستقر ويمكن التنبؤ به من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، لكي يتسنى له إنجاز ولايته وإتاحة متطوعين ذوي جودة عالية وحلول مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة للبرنامج الإنمائي ولغيره من كيانات الأمم المتحدة. وفي سياق عملية التحول، قام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بتوحيد البرمجة المتعلقة بالخدمات الاستشارية التطوعية وتبسيط أساليب العمل وتعزيزاً لكفاءته وتحقيقاً لاستدامته المالية. وقد مضى برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تعزيز قدرته على الصعيدين الإقليمي والقطري وفي تمكين الموظفين من خلال نقل سلطة اتخاذ القرار. وقد حسّن البرنامج قدرته على تلبية احتياجات الشركاء بجعل المهام المتصلة بالشركاء لامركزية ومركّزة.

سابعاً - خاتمة

٥٩ - يُموّل البرنامج الإنمائي من مصادر متنوعة (الدول الأعضاء، والشركاء المتعدّدو الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الخيرية الخاصة، والمؤسسات المالية)، وهو ما يزال يُقدّر جميع أنواع التمويل التي تمكن المنظمة من الوفاء بالتزاماتها. غير أن قدرة البرنامج الإنمائي على الأداء على مستوى عالٍ تتوقف كثيراً على الموارد العادية لأسباب ليس أقلها أن هذه الموارد تشكل ركيزة لما يقدمه من دعم لأشد بلدان العالم فقراً.

٦٠ - وتتيح الموارد العادية إنجاز النتائج التحولية على نحو أكثر فعالية؛ ودعم الفئات الأشد ضعفاً؛ وتعزيز الإنصاف؛ والتمكين من التصدي السريع للآزمات؛ والمساعدة على تعزيز اتساق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. بيد أن انخفاض الموارد العادية يجعل من الصعب على البرنامج الإنمائي تنفيذ برامجه بفعالية وإنجاز الأولويات الاستراتيجية.

٦١ - ويواصل البرنامج الإنمائي التصدي للتخفيضات في الموارد العادية بكفاءة مؤسسية وباتخاذ تدابير توفيرية. غير أن المزيد من التخفيضات سيعرض للخطر قدرته على تحقيق النتائج الاستراتيجية المقررة وسيشكل مخاطر تنظيمية خطيرة على قدرته المؤسسية على ضمان الجودة والقيام بالرصد والمساءلة والرقابة.

٦٢ - ويظل عدم وجود التزامات متعددة السنوات من جانب بعض الشركاء مصدر قلق للبرنامج الإنمائي ويؤثر في قدرته على التخطيط المسبق والمحافظة على طابعه الشامل للجميع والمتعدد الأطراف. وعلاوة على ذلك، يزيد عدم القدرة على التنبؤ والتأخر في السداد المنظمة تعرضاً لتقلبات أسعار الصرف، وهو ما يؤثر سلباً على حالة السيولة لديها. ويؤدي تركيز الموارد الأخرى المخصصة إلى حد كبير إلى إعاقة قدرة المنظمة على ترتيب أولويات الاستجابات للاحتياجات الإنمائية الوطنية ترتيباً استراتيجياً.

٦٣ - والبرنامج الإنمائي ملتزم بالعمل مع الشركاء على زيادة مستوى الموارد العادية والتمويل المرن وقابلية التنبؤ وعدد الالتزامات المتعددة السنوات، وتحسين التعريف بالمساهمات في موارده العادية وتنويع قاعدة تمويله.

٦٤ - وقد عزز البرنامج الإنمائي الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية والأفراد. وسيواصل تحسين الشراكات مع القطاعين العام والخاص وحشد التمويل الإنمائي الخاص، وذلك ابتغاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٥ - وسيستمر البرنامج الإنمائي في التواصل مع المجلس التنفيذي والسعي إلى الحصول على دعم الدول الأعضاء من خلال الحوارات المنظمة المتعلقة بالتمويل لضمان إمكانية التطبيق المستمر لمبادئ القابلية للتنبؤ وشمول الجميع والتدرج، تحسيناً لمرونة التمويل وشفافيته ومواءمة موارده مع النتائج المتوخاة في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١ على نحو أفضل.

٦٦ - وسيواصل البرنامج الإنمائي دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه، وإتاحة مهمة تحقيق التكامل دعماً للجهود القطرية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتقديم الدعم البرنامجي والتشغيلي لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٦٧ - ويبحث البرنامج الإنمائي الدول الأعضاء على ما يلي: (أ) زيادة مساهماتها الطوعية أو تقديمها على نحو يتسق مع قدراتها؛ (ب) المساهمة على أساس متعدد السنوات وبطريقة مستمرة ويمكن التنبؤ بها؛ (ج) تحويل مساهماتها من الموارد الأكثر تخصيصاً إلى الموارد الأقل تخصيصاً؛ (د) الدعوة في أوساط الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للمساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، لتمكين البرنامج الإنمائي من تحقيق النتائج المتوخاة في الخطة الاستراتيجية، وقيادة منظومة أمم متحدة إنمائية تكون متسقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.